## دولة التعاقد الاجتماعي في السودان:
### ليست خياراً بل ضرورة

الباب الثاني

# المسائل الدستورية الخلافية

o p e i k a n d i . c o m

obeikandl.com

في هذا الباب نتطرق للمسائل الدستورية الخلافية، وفيه نبرهن أن الخلافات القائمة حول بنود الدستور، كلها خلافات شخصية لا تمت لمصلحة البلاد والعباد بأية صلة، لذلك يجب أن يحكّم السودانيون عقولهم لبناء وطنهم. إذ أصبح المطلب الوطني اليوم هو، كيف تُحكم البلاد؟ لأن مشروع من يحكم البلاد قد فشل فشلاً ذريعاً أدى إلى إنقسام البلد، وقد تتوالى الإنقسامات إذا لم يوقف هنا حد هذا المشروع الهدام.

المثل العام يقول «لا يستقيم الظل والعود أعوج». وأيضاً قول الشاعر:

متى يستقيمُ الظلُّ والعودُ أعوجُ    وهلْ ذهبٌ صرفٌ يساويهِ بهرجُ

فالديمقراطية التي ننشده جميعاً، والحكم الرشيد الذي نبتغيه والتنمية الشاملة التي نسعى إليها، كلها أمور أصبحت في حكم الأماني يصعب تحقيقها. لأن آلياتها مِعْوَجَّة، فقد قامت على نهج الإقصاء للآخر، في وطن يجب أن يساوي بين جميع مواطنيه بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة. لذلك نتطرق في الفصول القادمة التي يحتويه هذا الباب، تحليلاً لبعض مفاصل السلطة التي فشلت فيها الحكومات المتعاقبة في إدارتها. ففي ذلك نسعى أن نوضح بمنهج عقلاني بعض المسائل الدستورية الأساسية، مثل الديمقراطية، الهوية السودانية الجامعة، النظام الرئاسي، العَلمانية - فصل السياسة من الدين، النظام الحزبي والنظام الفيدرالي للحكم.

هذه المسائل الخلافية هي التي تستجيب وتؤسس لمقولة: كيف تُحْكَم البلاد؟ لذلك النقاش حولها والوصول إلى توافق حول مضامينها الحقيقية، قبل اسقاط النظام، يعد أمراً وطنياً ملحاً.

obeikandl.com

## الفصل الأول

# الديمقراطية الليبرالية في السودان

### مقدمة:

في البدء أود أن أشير إلى أننا في السودان، مقبلون على إحداث تغيير سياسي شامل، والهدف في ذلك أن يضع السودانيون، حداً فاصلاً لعدم الإستقرار السياسي في البلاد، الذي طال أمده منذ تكوين دولة السودان الحديثة، في القرن التاسع عشر الميلادي. وعدم الإستقرار هذا، يستوي فيه كل فترات الحكم منذ الاستعمار، والحكم الوطني بشقيه المدني والعسكري. وبما أن المعارضة السودانية قد خطت خطوة ايجابية مهمة في هذا الاتجاه، ولو نظرياً، وهي إجماع كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، على إسقاط نظام الجبهة القومية الإسلامية الحالية، الذي رفض كل الحلول السلمية مع معارضيه، إذاً الخطوة المطلوبة الآن هي توحيد رؤى قوى المعارضة، ليس فقط حول شكل النظام السياسي والإداري لسودان الغد، بل الاتفاق على أن ذلك لن يتم إلا عن طريق العقد الاجتماعي، الذي من شأنه أن يثبت ثقافة الإستقرار، وذلك قبل الإقبال على إسقاط النظام، وبالتالي الاتفاق حول الملامح الرئيسية للدستور الوطني القادم، أي بمعنى آخر، الاتفاق حول كيف يحكم السودان؟. مثل هذه الخطوة تمثل الإجابة الشافية للتساؤل المتداول بين عامة الشعب السوداني وهو، ما البديل لنظام الجبهة؟ في واقع الأمر البديل الحقيقي، هو البرنامج القومي المتفق عليه من كل القوى الوطنية، وليس شخص بعينه. فالمجتمع السوداني قد عرف أشكالاً مختلفة من السلطة أو التنظيم السياسي، الذي كان قادراً على استخدام نوع ما من القوة أو القهر على أفراد هذا المجتمع، معظمها لأهداف داخلية كإقرار النظام أو التوجه الذي يلائم السلطة القائمة، كلها فشلت في أن تؤسس قيم المواطنة.

وبما أنه لا توجد جماعة بشرية بلا نظام، أو سلطة سياسية، سواء اتخذت تلك السلطات شكلاً بسيطاً كسلطة القبائل، أم اتخذت أشكالاً أكثر تعقيداً كالإمبراطوريات.

لذلك يقتضي الأمر الإقرار ما اصطلح على تسميته بالدولة القومية Nation-State التي بدأت في الظهور والتبلور منذ القرن السادس عشر داخل أوروبا، فقد استمرت هذه الدولة القومية في التطور، لتقضي تدريجياً على النظام القبلي والإمبراطوري، وأصبح نموذجاً مثاليا عمّ بلاداً خارج نطاق أوروبا، حاملاً معه في طياته روح الديمقراطية. لذلك صارت الدولة القومية، هي نمط التنظيم الاجتماعي السائد في النظام العالمي في عصرنا هذا. إذا من هذا المنطلق، تفسر الدولة على أنها مجموعة من الأفراد، تعيش حياة دائمة ومستقرة على أقليم معين، تحت تنظيم سياسي معين، كما يسمح لبعض أفراد الدولة بالتصدي لحكم الآخرين. وفي تعريفات أخرى لبعض فقهاء القانون، الدولة هي كيان سياسي قانوني، ذو سلطة سياسية معترف بها في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة. ما ينبغي ملاحظته، هو اتفاق معظم التعريفات، على حد أدنى مشترك من العناصر يتعين توافره، حتى يمكن القول بوجود الدولة، فلا بد من أن يكون هناك شعب مستقر، وإقليم محدد المعالم، وسلطة سياسية ذات سيادة[1].

من منطلق مفهوم الدولة القومية، أصبحت الديمقراطية في عصرنا هذا، تعنى التطبيق الفعلي للحريات، وليس فقط حكم الأغلبية، وبالتالي تطبق الديمقراطية في أوجهها الصحيحة، عندما يكون هناك شعب ديمقراطي أي أناس أحرار، يعبرون عن آرائهم في الشئون العامة دون أي تأثير خارجي. الملاحظ أن مشكلة الديمقراطية في العالم الثالث، وبالأخص السودان، هي أن التكوين القبلي والمتعدد لهذه المجتمعات، وكذا تعدد الأديان، يجعل هذه الشعوب، تميل إلى التعصب القبلي والإثني والديني. فالتعدد القبلي والإثني والديني، مرده أن هذه الدول هي نفسها صنيعة الاستعمار، فجمعت عدداً من الشعوب داخل الدولة الواحدة، إذ كان بإمكان أي واحدة من هذه الشعوب أن تشكل دولة بذاتها، مقارنة مع شعوب غرب أوروبا، التي كانت على ديانة واحدة، وعدد قليل جداً من القوميات، داخل حدود القطر الواحد، قد لا تتجاوز ثلاثة في ذاك الزمان وكان هَمّ هذه الشعوب التوق للحريات. فالديمقراطية قائمة أصلاً على الحرية، لذلك وفي ظل وضع السودان التعددي، يكمن حل المعضلة الديمقراطية في التنوير والتربية الوطنية

(١) أحمد عبد الحفيظ (الدولة في الفكر السياسي والفكر القانوني)، الديمقراطية، السنة الأولى-العدد الثالث، ٢٠٠١م. ص ٤٢ - ٥٣.

الصحيحة للشعوب لتعرف حقوقها، بل لتؤمن بأن الدولة ملك لها وأنها صاحبة السيادة الوطنية.

لذلك لم يعد التحول الديموقراطي، نهجاً اختيارياً ينتقيه مجتمع ما طوعاً، من بين بدائل أخرى لمباشرة شئون الحكم والإدارة، بل صار أمراً حتمياً تاريخياً، لا فكاك من التمعن في حكمه والخضوع لسلطانه. فلقد داهمت رياح الديمقراطية بنية المجتمع الدولي المعاصر، وعصفت بأعتى النظم الشمولية، وغدت تهدد - بل تدك - مواقع كثيرة من معاقل النظم السلطوية، والدكتاتوريات العسكرية، التي شملت بلداناً كثيرة، سيما دول العالم الثالث - أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا - بعد حقب الخلاص من الاستعمار الأوروبي، مبشرة بانتصار نضال الشعوب، من أجل انتزاع حقوقها المشروعة، في الحرية والعدالة والمساواة. وسعيها المتواصل من أجل سيادة هذه القيم في ساحة العمل السياسي، الأمر الذي من شأنه الإسهام جدياً في تطوير بنية العملية السياسية وتحديث آلياتها، وكفالة أسباب التطور السياسي المطرد وضمان استمراره، مما انعكست آياته عملياً في اتساع نطاق التحولات الديمقراطية في عالم اليوم، واقتحام تيار الفكر الليبرالي، حصون الجمود والإنغلاق الذي شكل توجهات القوى السياسية التقليدية الغابرة. ودفع (فرانسيس فوكوياما) إلى إعلان مقولته الشهيرة «إن الديمقراطية الليبرالية تشكل خاتمة مطاف التطور الأيديولوجي للإنسانية، والصيغة الأخيرة لنظام الحكم البشري المنشود، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ»[(١)].

فالبرامج التي تعنيها هنا، تشمل من ضمن بنودها أحد أشكال الحكم. ففي ذلك، تعد الديمقراطية في عصرنا هذا، بأنها أفضل أشكال الحكم، يدل على ذلك الإنتشار الواسع للصيغ المختلفة للديمقراطية حول العالم، ففي ممارسة الديمقراطية، لجميع المواطنين المستحقين حقوق الرأي، على قدم المساواة في اتخاذ القرارات التي تؤثر سير حياتهم. وهذا يشمل المشاركة المباشرة، أو غير المباشرة في تطوير وتقديم الإقتراحات، ومن ثمّ إقرار التشريعات القانونية، التي تخص الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي بدورها تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية

(١)Fukuyama, Francis, (1992). The End of History and the Last Man. Penguin Books, UK.

في تقرير المصير السياسى. لذلك يقول الروفسير/ عطا البطحاني، في دعم هذا الاتجاه، «لن يترسخ التعايش السلمى والثقة والتعاطف بصورة مستدامة إذا ظلت المظالم الهيكلية قائمة في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية. لذلك يجب أن تدعم عملية المصالحة إجراءات للاقتسام التدريجى للسلطة، والإلتزام المتبادل بالتعهدات السياسية لكل طرف، وايجاد بيئة تتأسس على احترام حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية، وتوفر الإرادة فى أوساط السكان بصورة عامة لتحمل المسئولية عن الماضى والمستقبل - بكلمات أخرى يجب دعم المصالحة بالقيم الأساسية للديمقراطية[1].»

ستجد في فصلي «العقد الاجتماعي» أن العقد الاجتماعي هو الآلية المثلى لحل المعضلة السودانية، لكونها شاملة وفاق كل الشعوب. وبما أننا قد فقدنا ثلث مساحة البلد بموارده الغنية البشرية منها والطبيعية، فقط لأن النخبة الحاكمة منذ الاستقلال آثرت ألا تعترف بالتعدد العرقي والديني والجهوي في البلاد، وبالتالي فشلت في إحتواء هذا التعدد الغني وإقامة دولة المواطنة. لذلك يتطلب الأمر إجراء حوار شفاف وبناء، بين كافة أبناء الوطن حول مسائل الدستور الخلافية، والتي من ضمنها النظام الديمقراطي الليبرالي، بغية الوصول إلى اتفاق حوله، حتى يتسنى للسودانيين فرصة لوضع دستور وطني دائم، قبل إجراء أية انتخابات ما بعد اسقاط النظام الحالي.

## نشأة الدولة القومية:

يمكن إرجاع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا، إلى معاهدة وستفاليا التي وقعت في ١٦٤٨م لتنهي حروبات دينية طويلة الأمد. استمرت مائة عام وتم بمقتضى هذه المعاهدة تقسيم أوروبا إلى دول طبقاً لديانة كل حاكم. فقد أقرت المعاهدة مبدأ تبعية كل رعية لدين ملكهم، وذلك في محاولة لإنهاء حالة الفوضى والإقتتال، التي صاحبت إثارة الفتنة الدينية، وكانت هذه الفتنة قد قامت نتيجة الصراع بين الملوك وبين الكنيسة، وقد سعى هؤلاء الملوك، لانتزاع حق السيادة من الكنيسة، وإقرار استقلالهم إزاء السلطة الكنسية، وسعى كل ملك لفرض المذهب الديني الذي ينتمي إليه على رعيته، وهو ما تحقق بالفعل في اتفاق

(١) أ.د. عطا الحسن البطحاني، المصالحة الوطنية: إبراء جراح السودان، ترجمة: شمس الدين الأمين ضو البيت، (المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، ٢٠١٣م) ص ٤٦.

وستفاليا. ففي هذه المعاهدة زالت فكرة توحيد العالم المسيحي بزعامته الزمنية والدينية، وحلت محلها الدولة القومية، ذات السيادة التاجية من الناحيتين الزمنية والدينية، وبناءً على هذا فقد النبلاء أهميتهم، كما فقد رجال الكنيسة سلطاتهم.

The celebrity and important of the treaty of Westphalia, which gave a new and more permanent form to the great commonwealth of civilized society and served as the basis and model of the subsequent negotiations, as long as Europe retained the smallest vestige of independence, impose the necessity of entering into various details, which the generality of readers may possibly regard as tedious and uninteresting, but which cannot but appear in a very different light to the statesman, the civilian, and the philosopher.(1)

ولا يخفى أن ثمة عدة عوامل أخرى قد أسهمت، في تعزيز جهود قيام الدولة القومية الحديثة في أوروبا، لعل من أهمها - كما يشير المؤرخون - ظهور البندقية واختراع البارود. وثمة عامل آخر ذو أهمية قصوى، سهل عملية إنشاء الدولة القومية في أوروبا، يتمثل فيما كانت تتميز به أوروبا آنذاك، من تجانس ثقافي نسبي، يسر عملية بناء الدولة، ومع التسليم بأن هذا التجانس الثقافي النسبي لا يقود وحده عملية بناء الدولة، لكنه على الأقل، يحد من صعوبة إقرار ترتيبات إدارية مشتركة وموحدة على جميع السكان، ويجعل التحالف فيما بينهم أكثر يسراً ومرونة. بعبارة أوضح، فإن الدولة القومية ظهرت في أوروبا مع نزوع كل قومية، وهي تلك الجماعة التي يرتبط أفرادها برابطة طبيعية معنوية، كوحدة الأصل أو اللغة أو الدين، وتجمعهم عادات وتقاليد متشابهة، إلى بناء دولتها، وهي في سعيها هذا إنما تسعى إلى بناء الدولة القومية أو دولة الأمة.

## تعريف الديمقراطية:

في العصر الحاضر لم تعد الديمقراطية هي نفسها في العصور القديمة، بل حتى في النصف الأول من القرن الماضي. إذ كثيراً ما تسمع عن الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية غير الليبرالية وديمقراطية المناديب والديمقراطية التداولية والديمقراطية العاكسة، وهلم جرا. لذلك هناك منهجين مميزين لتعريف الديمقراطية في هذا الزمان. أولهما، الطريقة الإجرائية، وبها العديد من التعريفات للديمقراطية، جميعها ترمز على :

(1)Naylor, Francis Hare (1816) The Civil and Military History of Germany: From the: Landing of Gustavus: to the Conclusion of the Treaty of Westphalia. Vol. II (John Murray). P 527

(أ) كيفية ترتيب نظام الحكم.

(ب) العملية التي يتم من خلالها ضمان التمثيل والمساءلة والشرعية.

ثانيهما، الطريقة الموضوعية، أيضاً بها العديد من التعاريف للديمقراطية، جميعها تتجه نحو التعامل مع :

(أ) أهداف وفعالية نظام.

(ب) إلى أي مدى تتم خدمة أهداف رادة الشعب التي تكون أكثر فعالاً. فنجد في ذلك أن:

Procedural definition of democracy the democratic method is that institutional arrangement for arriving a political decisions in which individuals acquire the power to decide by means of competitive struggle for the people's vote. . democracy entails free competition for a free vote.

ويعني هذا أن الطريقة الإجرائية تعرف الديمقراطية، بأنها الترتيب المؤسسي للوصول إلى قرارات سياسية، فيها يمتلك الأفراد سلطة اتخاذ القرار، عن طريق الحراك التنافسي للحصول على أصوات الشعب ... لذلك الديمقراطية تستلزم المنافسة الحرة. لإجراء انتخابات حرة.

Substantive definition of democracy: real democracy cannot be defined by the process alone, but also entails efforts to promote equality, fairness, and [1] inclusion.

أما الطريقة الموضوعية لتعريف الديمقراطية، تعرفها بأن الديمقراطية الحقيقية، لا يمكن أن تعرف فقط من منظور الطريقة الإجرائية لوحدها، لكن يجب أيضاً أن تنطوي على الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة والإنصاف والشمولية.

في حين لا يوجد تعريف موحد مقبول عالمياً للديمقراطية، هناك إعتراف مجمع عليه منذ العصور القديمة، بأن الحرية تعد من الخصائص المهمة للديمقراطية. وبالتالي تنعكس هذه المبادئ في جميع المواطنين على قدم المساواة أمام القانون، وهم بذلك يتحصلون على فرص متكافأة في العملية التشريعية. على سبيل المثال، في الديمقراطية

(1)Mair, Peter (2011) «Democracies» in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press) P 87 - 88.

النيابية، كل صوت له وزنٌ متساوىء، كما أن هذا الشكل من الديمقراطية، يمنع فرض قيود غير مقبولة، لكل من يسعى أن يكون ممثلاً في البرلمان. ففي الديمقراطية تكون حريات المواطنين، مصانة بالحقوق الشرعية التي يحميها الدستور بشكل عام. «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

لذلك تعتبر حرية التنظيم السياسي، وحرية التعبير وحرية الصحافة، أموراً أساسية، التي تمكن المواطنين من الإلمام التام بالمعلومات الكافية، ليتسنى لهم التصويت وفقاً لمصالحهم. فالسمة الأساسية للديمقراطية، هي قدرة الأفراد على المشاركة بحرية، وبشكل كامل في حياة مجتمعاتهم. وعندما ترتبط الديمقراطية مع مفاهيم العقد الاجتماعي والإرادة الجماعية للشعب، يمكن أيضاً وصفها، على أنها شكل من أشكال السياسة الجماعية، لأن مضمون تعريف الديمقراطية يوضح أن جميع المواطنين الذين بلغوا السن القانوني للتصويت، يكون لهم القول الفصل، على قدم المساواة في اتخاذ القرارات.

إضافة لما تقدم، هناك أيضاً جدل فلسفي، حول إمكانية وشرعية استخدام معايير محددة في تعريف الديمقراطية. فالحديث عن المجتمع الحر، يجعل الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه، بصورة منفردة من خلال حق الملكية الخاصة، والحقوق والواجبات المدنية، وهو ما يعني أن السيادة في المجتمع الحر، هي ملكٌ للشعب، وهو الذي يفوض الحكومة المنتخبة شعبياً، لتمارس سلطة السيادة إنابة عنه، وليس العكس.

كثيراً جداً ما يتم إساءة فهم مصطلح الديمقراطية، فنجد أن معظم النظم السياسية، ومنظمات المجتمع المدني تعمل على تبني نوع ما من أنواع الديمقراطية، ولو على شاكلة الإسم. وهكذا توجد هناك اختلافات كبيرة بين أنواع الديمقراطيات. ففيما يلي بعض من عناصر الديمقراطية للتحكيم إليها، في تحديد الحد الأدنى من المتطلبات، الواجب توفرها لكي تصبح دولة ما ديمقراطية ليبرالية.

**الشعب**:- وجود مجموعة من الأشخاص، تصنع القرار السياسي، وفق شكل من أشكال الإجراء الجماعي، وهم أفراد الشعب العاقلين، وعلى حسب النظام السياسي المعمول به في الدولة المعنية، هم الذين بلغوا السن القانوني للتصويت.

**الأرض**:- وجود أرض - رقعة جغرافية محددة - يعيش عليها المجتمع وتُطبق عليها القرارات. فالأرض هي التي تشكل الملجأ للشعب - فهي الوطن - وبما أن هذا

يتفق مع موطن الشعب، فإن الشعب والأرض يكونان متزامنين، حتى يمكن إتمام العملية الديمقراطية. الجدير بالذكر أن المستعمرات الديمقراطية، لا تعتبر بحد ذاتها ديمقراطية، إذا كان البلد المستعمِر يحكمها. لأن في هذه الحالة الأرض والشعب لا يتزامنان. على سبيل المثال، الوضع الذي كان في جزيرة هونج كونج، حتى نهايات القرن العشرين، عندما نالت استقلالها من الاستعمار البريطاني والعودة لدولة الصين الكبرى.

الحرية:- وجود إجراء خاص باتخاذ القرارات، وهو قد يكون مباشراً كالأستفتاء، أو غير مباشر كانتخاب برلمان للبلاد. وفي ذلك الإجراء، يجب أن يتمتع الشخص الذي يدلي بصوته في الانتخابات أو الإستفتاءات، باستقلالية تامة في اتخاذ ذلك القرار دون أي تأثير خارجي، مثل الولاء الديني أو القبلي أو أي تأثير آخر خارج إرادته الحرة.

**الإعتراف بالشرعية:-** أن يعترف الشعب بشرعية الانتخابات والاستفتاءات ويقبل نتائجها. فالشرعية السياسية هي استعداد الشعب، لتقبل قرارات الدولة وحكومتها ومحاكمها، رغم إمكانية تعارضها، مع ميول ومصالح بعض الأشخاص. وهذا الشرط مهم جداً في النظام الديمقراطي، سيما وأن كل الانتخابات فيها الرابح والخاسر.

**فعالية الانتخابات:-** أن يكون الإجراء – الانتخابات – فعالاً، بمعني أن يتم بواسطته، تغيير الحكومة في حال وجود تأييد كاف لذلك. فالانتخابات المسرحية والمعدة نتائجها سلفاً لإعادة انتخاب النظام السياسي القائم، لا تعد انتخابات ديمقراطية. حالة الحكومة السودانية الحلية نموذجاً.

**سيادة الدولة:-** في حالة الدولة القومية، يجب أن تكون الدولة ذات سيادة، لأن الانتخابات الديمقراطية لن تكون مجدية، إذا ما كان بمقدور قوة خارجية إلغاء نتائجها.

**الأحزاب القومية:-** أن تكون الأحزاب السياسية نفسها، مؤسسة على قانون تمنحها الصفة القومية، وحق حرية تغيير قياداتها. متى ما كان ذلك مطلباً حزبياً قاعدياً.

## تطور تاريخ الديمقراطية:

عندما نتحدث عن تعثر الديمقراطية في السودان، هناك ملاحظة مهمة جديرة بالإهتمام، وهي الشعور بالحسرة من السودانيين كبار السن، خاصة الذين عاشوا جزء من حياتهم في الفترة الأخيرة للاستعمار وما تلاها من الحكم الوطني الأول. ومرد

استياءهم يعود إلى فشل الحكم المدني الديمقراطي في فتراته الثلاثة، التي فشلت بكل مقاييس الفشل، أن تثري الحياة الديمقراطية في البلاد. ففي تقديرنا أن الأحزاب الوطنية السودانية لم تبذل جهداً يذكر لبث الوعي السياسي وسط جماهير الشعب، الأمر المشاع عرفياً في الدول المتقدمة، كما هو الحال في ألمانيا، إذ ينص دستور البلاد صراحةً، بأن مهمة الأحزاب هي بناء الوعي السياسي للمواطنين. وعندما نبحث عن تطور الديمقراطية، نجدها قد مرت بمراحل عدة وأزمنة طويلة، سيما في مراحلها الأولى حتى القرن التاسع عشر الميلادي، إذ واكب هذه الحقب التاريخية ترسيخ قيم الحرية. وبما أن هذه القيم الإنسانية، لا فكاك من أن تعم كل شعوب الأرض، آخذين في الإعتبار حتمية التطور الإنساني، وبالتالي سيأتي الوقت الذي سيتطور فيه النظام الديمقراطي في السودان. لذلك سوف نستعرض هنا بشيء من الإيجاز تاريخ تطور الديمقراطية لنستخلص منها الدروس والعبر.

**العصور القديمة:-** ظهر مصطلح الديمقراطية الأولى، في الفكر السياسي والفلسفي اليوناني القديم، ولا سيما في دولة-المدينة في أثينا. أنشأ الأثينيون بقيادة كليستينز Cleisthenes ما يعرف بالديمقراطية الأولى في الفترة ما بين العامين ٥٠٨ و٥٠٧ قبل الميلاد. وكان الفيلسوف الأثيني، أفلاطون يضع الديمقراطية، في خانة النقيض لأنظمة حكم أخرى كانت موجودة آنذاك، مثل الملكية – حكم الفرد – أو حكم القلة أو حكم النخبة. وتعتبر الديمقراطية الأثينية الكلاسيكية في نظر العديد من علماء السياسة، بأنها نوع من الديمقراطية المباشرة. إذ يصبح من حق جميع المواطنين المؤهلين أن يتحدثوا ويصوتوا في الجمعية، والتي تضع بدورها قوانين دولة-المدينة. الجدير بالذكر، أن مفهوم المواطنة في أثينا (دولة-المدينة)، كانت تعني آنذاك فئة المجتمع الأثيني المكونة فقط، من الذكور ومن أبوين مولودين في أثينا، وهذا المعيار الذي يحدد المواطن الأثيني، يعمل على إبعاد النساء والعبيد والأجانب والذكور تحت سن العشرين من العملية التشريعية. وهذا الفهم القديم للمواطنة، في معظم العصور القديمة، قائم على إلتزام المواطن لخوض الحملات الحربية.

**العصور الوسطى:-** خلال العصور الوسطى ظهرت نظم مختلفة انطوت على الانتخابات أو المجالس، فانحصرت هذه النظم على مجتمعات سكانية صغيرة، مثل

انتخاب غالاباغوس في البنغال، ومدينة البندقية في إيطاليا، ومدينة ساكاي التجارية المستقلة في اليابان. ورغم تزايد النظم الديمقراطية، إلا أن المشاركة كانت في غالبها تقتصر على قلة من السكان. وكان حكم معظم مناطق أوروبا من قبل رجال الدين والإقطاعيين.

ففي التجربة البريطانية ظهرت وثيقة مقنا كارتا Magna Carta، التي يعود إليها الفضل في تجذر البرلمان الإنجليزي. هذه الوثيقة قيدت سلطات الملك، وقننت الحريات الفردية للرعايا، مع بطلان الأحكام بالسجن الغير قانونية ومعه توفير حق الاستئناف. الجدير بالذكر أن أول برلمان ينتخب في إنجلترا كان برلمان دي مونتفورت De Montfort في العام ١٢٦٥م. وبالرغم من التطور الواضح للديمقراطية في العصور الوسطى، إلا أنه في واقع الأمر كان حق التصويت للبرلمان، محصور لدى قلة من أفراد المجتمع. ففي أواخر ١٧٨٠م كانت نسبة الناخبين في إنجلترا أقل من ٣٪ من عدد السكان. وبعد ثورة ١٦٨٨م المجيدة في نجلترا، تم إقرار القانون الإنجليزي للحقوق لسنة ١٦٨٩م، التي قننت بعض الحقوق. مما أدت إلى زيادة نفوذ البرلمان. وتدريجياً اكتسب البرلمان الإنجليزي المزيد من السلطات، حتي أصبحت الملكية لحد كبير مؤسسة رمزية مهامها رأس الدولة.

الجدير ذكره في هذه الحقبة التاريخية. أنه قد ارتبط بروز وتطور المشاركة السياسية، بالتاريخ الاقتصادي للدولة القومية، لا سيما في القرن السابع عشر، الذي تم فيه نشأة الدولة القومية في أوروبا. ذلك أن قدرة هذه الدولة القومية، على الاضطلاع بمسئولياتها، وتوفير الخدمات الأساسية للأفراد، ووضع القواعد الكفيلة باحترام حقوق هؤلاء الأفراد وحمايتها، كانت مرهونة بتوفير موارد مالية مناسبة، لم يكن من المتيسر توفيرها دون فرض ضرائب جديدة. ومع قيام الدولة القومية انتهى ذاك العصر الإقطاعي، الذي كان يمكن فيه للحاكم، الإستيلاء على الأموال أو استخدام العبيد في أداء بعض هذه الخدمات الأساسية. لذلك لم يجد ملوك الدول القومية الجديدة، الراغبين في توفير موارد مالية، إلا السماح بوجود تمثيل لدافعي الضرائب، يمكنهم من متابعة سبل الإنفاق لتلك الضرائب. لذلك برز تدريجياً مبدأ التمثيل النيابي الذي قبله الملوك، وإن كان رغماً عنهم. في هذا يرى بعض المؤرخين، أن المشاركة السياسية الشعبية بدأت

مبكراً بعض الشيئ في دول الشمال الأوروبي الفقيرة نسبياً، كالدول الأسكندنافية وبريطانيا، نتيجة الحاجة المتزايدة لملوك هذه الدول، في الاعتماد على شعوبهم في تحصيل الضرائب. وبالتالي تشجيعهم على الإنتاج لزيادة قدرتهم الضريبية، من خلال السماح بمزيد من المشاركة السياسية واستتباب الأمن الاجتماعي. يجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد، إلى ما تميزت به إنجلترا، حيث لم يكن النظام الإقطاعي فيها مماثلاً في القوة لنظم الإقطاع الأخرى في أوروبا، لأن طبقة النبلاء الإنجليز قد انضموا مبكراً إلى عامة الشعب، ووقفت مع الشعب الإنجليزي ضد أطماع الملك، وعملت على الحد من سيطرته، وأتاحت لطبقات الشعب قسطاً أوفر من الحريات، حينما حصل النبلاء على وثيقة «الماقنا كارتا» من الملك في القرن الثالث عشر، وهي الوثيقة التي وضعت أسس الحريات العامة في إنجلترا ومن ثمّ أنتجت نظاماً برلمانياً، تمثل فيه طبقات الشعب المختلفة، وهذا البرلمان وضع حداً أساسياً لسلطات الملك الإستبدادية. واستمر الصراع بعد ذلك مع الملك حول الإصلاح السياسي، حتى وصل الأمر إلى الثورة التي أدت بدورها إلى اتساع قاعدة المشاركة في العام ١٢٥٦م، وذلك عندما دعى مواطنان من كل مقاطعة ونبيلان من كل مديرية ليجلسوا في البرلمان، مع الأشراف والأحبار، فأصبح البرلمان بتشكيله الجديد بداية مجلس العموم البريطاني.

**القرنين الثامن عشر والتاسع عشر:-** في القرن الثامن عشر وما تلاه، نشط إلحاح وإصرار الشعوب على التمتع بحقوقها، إضافة إلى ضغط الحاجة إلى المطالبة بالمزيد من الموارد اللازمة، للتوسع الاستعماري وإدارة الاقتصاد الرأسمالي، والرغبة في استمرار القبول والشرعية للدولة القومية. حدث تطور في تلك الدول القومية الأوروبية، لتصبح السيادة للشعب أو لممثليه، فجاءت الليبرالية التي تعلى من شأن الفرد على حساب الجماعة، وتدعو إلى حماية الملكية الخاصة، ومنع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكن الليبراليون تمسكوا بالجانب الاقتصادي للحقوق، الذي يعلي المصلحة الفردية، ولن نجد ليبرالياً واحداً دافع أيام النشأة المفترضة، عن حق أغلبية الشعب في التصويت أو الترشيح، فيما يتعلق بالمجالس التمثيلية المنتخبة. ولكن على العكس تجد الأباء المؤسسين لليبرالية، يرفضون جميعاً منح حق التصويت لمن لا يملكون نصاباً معيناً من الملكية، يؤدون عنه ضرائب مباشرة، بذلك هم يقفون بين المبدأ الديمقراطي الأصيل، وهو حق الشعب بأكمله في السيادة وحكم نفسه، موقف الذعر والهلع. والليبرالية في

هذا الجانب التاريخي، كانت تحارب على جبهتين، إولاهما، مثلت مصالح البرجوازية التجارية والصناعية، في صراعهما ضد الحكم المطلق ومؤسساته التقليدية. وفي ثانيهما، حاولت الحد من أي مطالب ديمقراطية واسعة النطاق بعيدة المدى، من جانب راديكالية البرجوازية الصغيرة «جماهير العوام». ولذلك انتهجت الحركة الديمقراطية، أي الحركة الشعبية الواسعة، مسارات سياسية وايديولوجية مستقلة عنها، فبالإضافة إلى دعاة المساواة، المطالبين بالاقتراع العام لكل المواطنين. كان هناك الحفارون في الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر، وأصحاب النزعة اليعقوبية الراديكالية في الثورة الفرنسية. وهم أولئك الذين أخذوا على عاتقهم، تحقيق أهداف الإصلاح الزراعي، والاقتراع العام والحقوق الدستورية الأساسية للمواطنين. فقبل الليبراليون هذه الديمقراطية بتلكؤ وعبر مسار طويل، لأن قبولهم لها كان يعني توافر السبيل الممكن والوحيد، للحفاظ على الملكية الخاصة من سيطرة الدولة المتزايد.

وقد توافق مع هذا المخاض الطويل . للدولة القومية في شكلها الديمقراطي، تعاظم دور التشريع كمصدر للقانون في كافة دول أوروبا الرأسمالية، وقد بدأ حكم القانون ينتشر ويتسع نطاقه في العصر الحديث، عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين الخاصة. فرغم أن إنجلترا تعتبر من الدول التقليدية، التي تعتمد على نظام السوابق القضائية، إلا أنه مع نضوح النظام الرأسمالي بها، أخذ التشريع يلعب دوراً متنامياً في نظامها القانوني. وفي فرنسا صدرت تقنيات نابليون الشهيرة، التي كانت فاتحة عصر التقنيات في كثير من دول العالم، وكان تزايد الإعتماد على التشريع والتقنين المكتوب، ناتجاً عن الإحساس بقصور لأداة القانونية، التي كانت مستخدمة في العصر الإقطاعي وهي القاعدة العرفية، فلم يعد القانون العرفي صالحاً لكي يلبي المتطلبات المستحدثة، لمجتمع جديد يتسم بالتعقيد في علاقاته الاجتماعية. فالقانون العرفي مؤهل بحكم طبيعة القاعدة العرفية وأسلوب تشكلها، لأن ينظم علاقات تتسم بالبطء في حركتها، في حين أن التشريع والقاعدة القانونية المكتوبة والواضحة، تكون مؤهلة للإستجابة لمتطلبات المشروع الرأسمالي الكبير. واستمر هذا التطور القانوني، تلبية لحاجة الدول القومية وبفضل تزايد المشاركة السياسية واتساع نطاقها. وأسهمت أفكار العديد من الفلاسفة، كروسو ومنتسكيو ولوك، في تعزيز المسار الديمقراطي، وتخلي الملوك عن السلطة المطلقة والسيادة، لصالح الشعب، من خلال الحديث عن العقد

الاجتماعي والحكم الدستوري. فأصبح الشعب يطالب بحقوقه التي اقتنصها عبر مخاض عسير، قطعت فيه رءوس ملوك وسالت على دربه وفي مساراته دماء شعوب. وهكذا أخذت الدولة القومية الشكل الديمقراطي، سواء من خلال مسار الإصلاح الذي مثلته التجربة البريطانية، أو مسار العنف الذي دشنت من خلاله الثورتان الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن عشر، مبدأ السيادة للأمة أو الشعب بدلاً من الملك. بذلك تحولت الدولة القومية، إلى مؤسسة تنفصل عن شخص من يحكمها، تتقاسم السلطة فيها ثلاث مؤسسات هي: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ليس مقبولاً الجمع بينها، وبالتالي تم إقرار علاقة تعاون فيما بين السلطات الثلاث وفق الشرعية الدستورية.

في تطور متصل، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حصل تطور ملحوظ في تطبيق الديمقراطية. فكانت أول دولة تتبنى دستوراً ديمقراطياً، هي جمهورية كورسيكيا في العام ١٧٥٥م، وبالرغم من قصر مدته، إلا أن ذاك الدستور، تميز بأنه استند على مبادئ التنوير، والسماح للإناث بالاقتراع، وهو الأمر الذي لم يحصل في الديمقراطيات الأخرى، إلا في حقب القرن العشرين. ففي العام ١٧٨٩م اعتمدت فرنسا إعلان حقوق الإنسان والمواطنة. ثمّ تأسس بعد ذلك، حق الاقتراع العالمي للرجال في فرنسا، في أعقاب الثورة الفرنسية في العام ١٨٤٨م، ويعتبر هذا معلماً مهماً في تاريخ الديمقراطية، إذ فيها اندلعت ثورات شعبية عدة في أوروبا، مطالبة الحكام بالدساتير الليبرالية ومزيداً من الحكومات الديمقراطية.

من التطورات المهمة في تلك الحقبة التاريخية، اعتماد دستور الولايات المتحدة الأمريكية، العام ١٧٨٩م، والذي ينص على تشكيل حكومة منتخبة وحماية الحقوق المدنية والحريات. وفي العام ١٨٦٧م منحت نيوزيلاندا رجال البلد الأصليين حق التصويت، ثم تلاهم الرجال البيض في عام ١٨٧٩م فالنساء في العام ١٨٩٣م، لتصبح بذلك أول دولة تثبت حق الاقتراع للجميع.

**القرنين العشرين والحادي والعشرين:-** أتى القرن العشرين بموجة تحولات متعاقبة بالنسبة للديمقراطية الليبرالية، هذه التحولات هي نتاج لأشكال مختلفة من الحروب والثورات، وكذا نهايات الاستعمار، وللظروف الدينية والاقتصادية. ففي ذلك أدت الحرب العالمية الأولى، وتفكك الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية-المجرية،

إلى إنشاء دولاً قومية جديدة في أوروبا، معظمها ديمقراطية بالإسم فقط.

بعد إزدهار الديمقراطية في بدايات القرن العشرين، جاء الكساد العظيم بخيبة أمل كبير، عطل تواصل التطور والانتشار الديمقرطي في العالم، فتحولت معظم دول أوروبا وأمريكا اللاتينية وأسيا، إلى حكم الرجل القوي أو الدكتاتور، مثل ألمانيا النازية. لكن الحرب العالمية الثانية عكست ذاك التوجه في أوروبا الغربية إلى مساره الصحيح، فبرهنت النماذج المثالية لديموقراطيات أمريكا وبريطانيا وفرنسا، على فعالية هذا الشكل من الحكم، مما قادت إلى تغيير أنظمة أخرى كثيرة. وبحلول عام ١٩٦٠م، كانت الغالبية العظمى من دول العالم تعد دولاً ديمقراطية، إلا أنه كان معظم سكان العالم، يعيش في الدول التي شهدت انتخابات صورية أو نوع ما من التحايل الانتخابي، خاصة في الدول الشيوعية والمستعمرات الأوروبية السابقة.

انتشرت التيار الليبرالي في بعض الدول الإفريقية في تسعينات القرن الماضي، أبرزها كانت في جنوب إفريقيا. وحديثاً ما يسمى بثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس في العام ٢٠١١م. وإستناداً على تقارير مؤسسة بيت الحرية – مؤسسة أمريكية شعارها نشر الحرية في كل مكان – كانت في عام ٢٠١٤م مائة وإثنان وعشرون (١٢٢) دولة تمارس الديمقراطية الانتخابية، بينما كانت في العام ١٩٧٢م ٤٠ دولة فقط. ووفقاً للمنتدى العالمي للديمقراطية للعام ٢٠١٤م، فالدول الديمقراطية الليبرالية، التي تحترم الحقوق الأساسية للإنسان وسيادة القانون، قدرت عددها بثمانية وثمانون (٨٨) دولة تمثل نسبة ٤٥٪ من سكان العالم(١).

لذلك ومن السياق السابق، تفسر مصطلح الديمقراطية، على أنها شكل من أشكال الحكم السياسي، قائم بالاجماع على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية. من جانب آخر، ولمزيد من التوضيح، تقسم الديمقراطية إلى، ديمقراطية ليبرالية (حرة) وديمقراطية غير ليبرالية (غير حرة). فالديمقراطية الليبرالية هي شكل من أشكال الديمقراطية، تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون، ولمبدأ فصل السلطات بين أركان الدولة. أي أن حقوق الأقليات وحقوق الأفراد تثبت بالدستور، حتى لا تنتهك. لهذا من الضروري، بل تعد مسألة استباق قيام دستور قومي، من الأمور

(1)http://en.wikipedia.org/wiki/Freedom_in_the_World

الأساسية التي لا مفر منها – خاصة في العصور الحالية التي تطورت فيها تحديث الدساتير المكتوبة والقائمة على العقد الاجتماعي – حتى يتم إسناد تأسيس الديمقراطية الليبرالية عليه[1]. أما الديمقراطية الغير ليبرالية، فهي الشكل التي لا توجد فيها حدود، تحد من سلطات النواب المنتخبين، فيحكمون كيفما شاؤوا.

في مواقع أخرى، يصنف علماء السياسة الحكم الديمقراطي بنوعين أساسيين، هما الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية. ففي الشكل الأول، يقوم أفراد الشعب الذين يتمتعون بحق التصويت، بالتصويت المباشر على قرارات الحكومة بالمصادقة عليها أو بالرفض، لذا سُمِيت بالديمقراطية المباشرة، نسبةً لممارسة سلطة صنع القرار بالتصويت المباشر، دون وسيط أو نائب ينوب عن الشعب. كان تاريخياً هذا النوع من الديمقراطيات تمارس في مجتمعات صغيرة، وأشهرها كانت في أثينا القديمة (المدينة-الدولة). أما في عصرنا الحاضر هذا، تعتبر سويسرا هي أقرب دولة تمارس هذا النوع من نظام الديمقراطية المباشرة. أما الديمقراطية النيابية، ولصعوبة جمع الناس في مكان وزمان واحد لممارسة التصويت المباشر، نشأت فكرة الديمقراطية الغير مباشرة، فهي نظام سياسي يقوم فيه الشعب بالتصويت على اختيار أشخاص ينوبون عنهم، في اتخاذ القرارات الحكومية التي تتفق ومصالح الناخبين، لذا سميت بالنيابية لأن النواب ينوبون عن الشعب في اتخاذ القرارات.

## مفاهيم وقيّم الديمقراطية:

يحسب للتطور الذي حصل للديمقراطية، خاصةً في عصر فلاسفة التنوير في أوروبا، مثل توماس هوبز وجون لوك وإيمانويل كانط، والثورتان الأمريكية والفرنسية، على أنه ساهم مساهمة فعالة، في إبراز القيم الإنسانية وحقوق الأفراد. ونتيجة لذاك التطور الديمقراطي، خاصة للجانب الليبرالي منها، توطدت ثقافات قيمة وقيم إنسانية نبيلة، مثل فكرة المساواة بين الأعراق والمساواة بين الناس في القيمة البشرية، والدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان. أضف إلى ذلك توطيد فكرة شرعية الدولة وفكرة المسئولية والمساءلة، كذلك مسألة اعتراف بالحقوق الملكية وحق العمل وحرية التنقل، وغير

(1)Mair, Peter (2011) «Democracies» in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press) P 89.



obeikandi.com

ذلك من المسائل التنظيمية الضرورية للدولة الحديثة.

لذلك فالديمقراطية - فيما هو متفق عليه ومؤكد عملياً - هي واقعة اجتماعية، وعملية سياسية تاريخية، ذات أبعاد أساسية متمايزة من ثلاثة أبعاد، يمثل كل واحد منه مجالا نوعيا منفرداً، ولكنه غير مستقل أو غير مفارق الصلة عن المجالين الأخرين، ومن ثم فهو ليس بمعزل عن التأثر بغيره. أو ذا تأثير مباشر فيما عداه. وبالتالي يتفاعل كل منه مع الآخر لتشكل في مجموعها، بية النسق الديمقراطي Democratic system وفعالية أدائه في ديناميكية العمل العام مجملاً، في جدليات العملية السياسية Political Process على وجه التحديد. وتتمثل هذه الأبعاد - حصراً في الآتي:

**البعد الأول**، هو أن الديمقراطية نسق للقيم الإنسانية، إذ يتمثل ذلك - بوجه عام - فيما ينطوي عليه منطوقها، ومن ثمّ تسعى ممارستها إلى تحقيقه، من قيم ومثل عليا نبيلة، من قبيل الحرية والعدالة والمساواة، والتسامح وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والإعتراف بالآخر، وقبول التعددية والاختلاف الأيديولوجي، والتداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية، والإحتكام إلى الشعب والإذعان لإرادة المواطنين، وغير ذلك من القيم النبيلة.

**البعد الثاني**، يتمثل في أن الديمقراطية. هي نمط لممارسة السلطة، وتنظيم العلاقة بين جهاز الدولة والمجتمع. إذ يتحقق ذلك عملياً من خلال الوثيقة الدستورية، ومنظومة القواعد القانونية والبني المؤسساتية والإجراءات التنظيمية، التي تحدد أساليب الممارسة السياسية، وتنظم العلاقة بين سلطات الدولة، وتكريس مستلزمات النظام الحزبي، وضوابط السلوك الانتخابي، ومحددات بناء المجلس التشريعي.

أما **البعد الثالث** للديمقراطية، فيتمثل في أسلوب حياة للمجتمع، ففي ذلك تتجلى معالمه على نحو محسوس، في سيادة قيم الديمقراطية، التي تعم المجتمع برمته، ومن ثمّ كفالة إلتزام توجهاتها المبدئية، ومواجهتها السلوكية من خلال فعاليات الحياة اليومية، في الأسرة والمدرسة والحزب والنقابة والنادي، وفي شتى صور التجمعات البشرية، ومنظمات المجتمع المدني على اتساع ماشطها وتنوعها[١].

(١) د. السيد الزيات (الدولة في الفكر السياسي والفكر القانوني)، الديمقراطية، السنة الأولى-العدد الثالث، ٢٠٠١م. ص ١٠١.

وتتلخص تجليات النظام الديمقراطي في عصرنا هذا - من الوجهة النمطية وفي الواقع العملي - سيما عند بلوغ تطور المجتمع، في الملامح والقسمات البنائية، والمعايير والمحدودات القيمية، والضوابط السلوكية التي تفارق ما هو تقليدي، في الآتي:

١. يقصد بترشيد بناء السلطة، تشييد سلطة الدولة وإقامة أركانها، على أسس وضعية عقلانية رشيدة، مستقلة تماماً عن الوشائج والارتباطات التقليدية كافة - عرقية كانت أم قبلية أم طائفية أم عقائدية ..إلخ - قوامها منظومة من المعايير القيمية، والقواعد القانونية العامة المجردة، التي يذعن لها الجميع دون استثناء، ويكون إلتزام حدودها مقدماً على أي من الإلتزامات أو الولاءات الأخرى. فضلاً عن إضعاف شوكة النخبة السياسية التقليدية، والحد من الشرعية العرفية للحكام، وإرساء ضرب من الضوابط، والمحاذير النظامية، التي تلزم الحكام تمرس الحيدة والنزاهة وموضوعية القرار. لذلك تبيح للمواطنين حق مراجعة الحكام ومساءلتهم، مما يعني في مجمله أن الدولة نتاج إنساني، وإن المجتمع شديد التنظيم، هو ذاك الذي يمتلك مصادر عقلانية إنسانية رشيدة للسلطة النهائية.

٢. تتمثل آيات تمايز البني والوظائف السياسية بعامة، في تزايد ديناميات انفصال كل من البني النظامية، والمؤسسات السياسية والهيئآت الإدارية، بعضها عن بعض من ناحية، وعن منظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، مع التأكيد على الطابع النوعي والتخصصي لكل منها وأدواره المميزة. ويتضمن ذلك - بالضرورة - منظومة عريضة من التغييرات أو التعديلات البنائية والوظيفية تشمل فيما تشمل: إعادة توصيف نسق التراتب والتدرج الاجتماعي Stratification وتحديد مكوناته ومستوياته، وتعيين الحدود الفاصلة بين كل من الأدوار السياسية والمهنية، وعلاقات القرابة وشئون الحياة العائلية من ناحية. وضوابط القانون وملزمات الدين ومحدودات الأيديولوجيا من ناحية أخرى، فضلاً عن تطوير أنماط جديدة من الوظائف المميزة، واستحداث نماذج متطورة من البني السياسية وغير السياسية - النظامية وغير النظامية - المتخصصة والمستقلة، التي من شأنها النهوض بأعباء تلك الوظائف وتحمل تبعاتها. إلى غير ذلك من مستحدثات تحقق التمايز البنائي - الوظيفي الفعلي - وتؤكد حجية الفصل بين

السلطات، وتدعم آليات بناء السلطة، وما يعنيه ذلك - أو يترتب عليه - من زيادة فعالية النظام السياسي، وتعاظم تأثره في مختلف قطاعات المجتمع ومناشطه من ناحية، وحيوية التفاعل والتساند والتكامل الوظيفي بين مختلف وحدات المجتمع، وشتى مؤسساته ومنظماته من ناحية أخرى.

٣. أما عن تدعيم القدرات المؤسستية والسياسية للنظام السياسي فيقصد بذلك. الزيادة المضطردة في قدرته على التكيف والإبداع، والتي تأتي له - أو تتوافر لديه - كمحصلة لازمة عن تعامل الإنسان، وتفاعله الحيوي الخلاق مع بيئته المحلية والإقليمية والدولية ومعطياتها. ويتجلى ذلك - بوجه عام - في توفير الهيكل المؤسساتي للبنيات والإجراءات السياسية وتجديده. بالإضافة إلى تنظيم نطاق - أو سياق - المجتمع السياسي المحلي Political Community، وزيادة وظائفه وأدواره وتنويعها من ناحية، وتعزيز فعالية النظام السياسي، وقدرته على أعمال خططه وبرامجه وتنفيذ قراراته السياسية والإدارية من ناحية أخرى. إضافة إلى تدعيم كفاءة مؤسسات الحكومة المركزية. وقدرتها على التغلغل أو النفاذ إلى شتى أرجاء المجتمع ومختلف قطاعاته، ومؤازرة منظمات المجتمع المدني، والإرتقاء بقدرتها على التعبير عن مصالح المواطنين وتجميعها. ناهيك عن ضرورة إرساء قواعد بنيان قانوني رشيد، لديه من القدرات والطاقات الكامنة ما يساعده على، تحويل دلائل التعبير الصحيح عن الإرادة الشعبية، إلى واقع فعلية وأفعال جدية، يمكن التنبؤ بها مسبقاً بحيث تتواكب في الوقت ذاته، مع السياق العام لتوجهات النظام العام، إلى جانب تنمية مزيد من القدرات الكفيلة، بالتعامل مع المشكلات الحالة، وإدارة الأزمات الطارئة، ومواجهة الأنماط المستجدة أو غير التقليدية من المطالب السياسية وغير السياسية. إلى غير ذلك من طاقات وإمكانات تتم بذاتها عن مدى فعالية قدرات النظام السياسي وأهمية - بل ضرورة وحيوية - تدعيم هذه القدرات وتعزيزها باستمرار.

٤. فيما يتعلق بالمساواة فهي - في كلمة جامعة - التجسيد العملي لقيم النظام السياسي العصري المتطور، كما أن السعي من أجلها وتحقيقها بالفعل، هما جوهر التنمية السياسية ولبها الحقيقي. ويتضمن ذلك - بوجه عام - ترسيخ مفهومي «المواطنة» و«الشراكة في الحقوق والواجبات»، إلى جانب إلتزام حدود القانون وأحكامه، في ضبط العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة، وبين الحكومة

والمواطنين، وتغليب معايير الكفاءة والقدرة على الإنجاز، عند شغل أي من مواقع القوة السياسية، أو توزيع المناصب والأدوار القيادية والإدارية. مما يساعد على توطيد أركان التكامل - أو الإندماج الاجتماعي - السياسي بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته وشرائحه الاجتماعية، وشتى جماعاته وطوائفه الدينية والعرقية والثقافية، على اختلاف نوازعها المصلحية، التي تضارب توجهاتها العقدية، ويزيد بالتالي من دافعيه، المواطنين إلى الانغماس في فعاليات الحياة السياسية والعامة، على اختلاف مستوياتها وتباين مناشطها، سواء كان ذلك بصورة فعلية أم رمزية. وهو ما يتطلب - بطبيعة الحال وبالضرورة - إهتماماً مكثفاً ومتواصلاً، بتطور آليات العمل السياسي والمجتمع المدني وتدعيمها واستحداث أنماط جديدة، من الهياكل والكيانات والبني المؤسساتية التي يمكنها تنظيم هذه الشراكة وتعظيمها والنهوض بمتطلباتها، وكفالة استمرارها وضمان تطورها دون انقطاع(١).

هكذا وفي ضوء هذه المؤشرات، وبناء على تلك المبادئ والمستلزمات السياسية - القيمية والمؤسساتية والتنظيمية - يمكن توسيع رقعة الممارسة الديمقراطية، وتحقيق هدف الإصلاح السياسي في آن واحد. وهو ما يعني في مجمله، ويؤكد بذاته أن التنمية السياسية، هي تطور أو استحداث نظام سياسي عصري، ذي ملامح ومميزات بنائية ووظيفية وقيمية معينة - ومن ثم تسهم في تحقيق هدف الإصلاح السياسي - فإنها - في الوقت نفسه وبذات القدر - تلعب دوراً محورياً حيوياً في انجاز مهمات التحول الديمقراطي، وتشييد صرح الديمقراطية وكفالة أسباب استقراره وتطوره.

وثمة فارق جوهري أيضاً بين الديمقراطية بوصفها قيمة سياسية، وبين البنية التنظيمية أو الهياكل المؤسساتية التي يتخذها النسق الديمقراطي، في هذا المجتمع أو ذاك إبان مرحلة تاريخية أو أخرى. فلم تعد الديمقراطية في هذا العصر، مجرد نمط من أنماط الحكم وحسب، بل غدت منهاج تفكير، وأسلوب حياة، ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع، وتحديد الحقوق العامة والواجبات(٢). وهي لا تتحقق في كل الأحوال، إلا بتوافر شروط ومتطلبات معينة بعينها، منها على وجه الخصوص،

(١) نفس المصدر ص ١٠٤.

(2)Welzel, C. and Inglehart, R. (2011) «Political Culture» in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press) P 312.

ضرورة الإيمان بحرية الفرد، واحترام ملكيته الخاصة، وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليتحقق العدل الاجتماعي للمواطنين. ومن بينها أيضا، سيادة القانون على مختلف نواحي الحياة، ومساواة الجميع أمامه، وعدم معاقبة أي إنسان إلا في حال مخالفته النظام العام. فضلاً عن ضرورة الإعتداد بالعامل الاقتصادي كقاعدة أساس للديمقراطية الصحيحة، وقوام راسخ للمساواة الحقة بين المواطنين. فلا ديمقراطية حقيقية دون مساواة اقتصادية عادلة. ومن ثمّ نشير إلى الرأي القائل أن الديمقراطية، مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تنتظم بواسطته علاقة المواطنين بالدولة، لتأمين حريات العمل والتعبير والعقيدة.

**لذلك نرى أنه من الصواب، أن نبرز هنا بشيئ من الإيجاز المفيد، بعض من مبادئ ومفاهيم الديمقراطية الليبرالية في الآتي:**

(أ) مبدأ القبول بحكم الأغلبية .

(ب) مبدأ فصل السلطات مع مفهوم تجزئة الصلاحيات .

(ج) مبدأ التمثيل والانتخاب .

(د) مفهوم المعارضة الوفية .

(هـ) مفهوم سيادة القانون .

(و) مبدأ تداول السلطة سلمياً.

مثل هذه المفاهيم والمبادئ، هي التي تؤطر للأغلبية الحاكمة قدرتها على الحكم الفعال والإستقرار والسلم، وبنفس القدر تمنع الأقليات من تعطيل الدولة وشلها. من هنا نشأت فكرة تحقيق توازن دقيق ومستدام، بين مصالح الأكثرية ومصالح الأقليات والأفراد، حتى لا تتعارض بشكل يقود إلى عدم الإستقرار، وهذه هي أساس فكرة الديمقراطية الليبرالية. وتحقيقاً لفكرة لا مركزية السيادة، نبعت فكرة التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية، ومن ثمّ استقلال كل منهما عن الآخر. أيضاً هناك توازن بين السلطات الدينية والدنيوية – أي فكرة العلمانية – بمعنى ألا يتدخل الدين في شئون الدولة (الدنيوية)، كأن يفرض الدين على الدولة بتبني دين أو مذهب ديني بعينه، وبالمثل ألا تتدخل الدولة لفرض دين أو مذهب ديني معين على مواطني الدولة.

## مفهوم الثقافة الديمقراطية:

تعتمد كل أشكال الحكومات على شرعيتها السياسية، بمعنى آخر أنها تعتمد على مدى قبول الشعب بها. لأنها من دون ذلك لا تعدو كونها مجرد طرف في حرب أهلية مع الشعب، كما هو الحال في السودان - أي أن الوضع الحالي في السودان، هو حالة حرب باردة بين الشعب - كل الشعب - ونظام الجبهة القومية الإسلامية، قد تتحول إلى حرب ساخنة لا محالة واقعة. ويشير منطق التاريخ على الدوام أن النصر حليف الشعب - عاجلاً أم آجلاً - والهزيمة حليف السلطات المستبدة. لذلك فإن القضاء على الشعب بأكمله، مسألة غير واقعية. وبالتالي يلاحظ أن الفشل في تحقيق الشرعية السياسية في الدول الحديثة، قد قاد شعوب تلك الدول في كثير من الأحيان إلى النزاعات العرقية والدينية، بل الى تفكك الدولة الواحدة الموحدة إلى عدة دول. شهد لذلك أمثلة كثيرة، بما في ذلك الصومال ويوغسلافيا وبعض جمهوريات روسيا الإتحادية المستقلة والسودان. فإذا أخذنا في الاعتبار الوضع الحالي في السودان، وبالرغم من انشطاره إلى دولتين، إلا أن الصراعات الاجتماعية والسياسية والعرقية والدينية ما زالت مشتعلة في البلاد، بل في إزدياد مستمر، الشيئ الذي يشير إلى المزيد من التفكك، إن لم يتم تدارك هذه الصراعات، على وجه السرعة وببالغ الحنكة والحكمة.

لذلك وتفادياً لمثل هذه النتائج الغير محمودة العواقب، تتطلب ممارسة الديمقراطية، وجود درجة عالية من الوعي السياسي لاستيعاب مبادئها ومفاهيمها، لأن العملية الانتخابية الدورية، تقسم سكان البلد الواحد إلى معسكرين خاسر ورابح. لهذا فإن ترسيخ الثقافة الديمقراطية الليبرالية، تتضمن قبول المعسكر الخاسر ومؤيديه، بحكم الناخبين وسماحهم بالانتقال السلمي للسلطة، وبمفهوم المعارضة الوفية. فقد يختلف المتنافسون السياسيون آيديولوجياً، ولكن لا بد أن يعترف كل طرف للآخر بدوره الشرعي. أما على صعيد الأداء المثالي للديمقراطية وسط المجتمعات، يجب تشجيع المجتمع على التسامح والكياسة، في إدارة النقاش بين المواطنين، وهذا ما يمكن تسميتها بمبادئ التربية الوطنية. وهذا الشكل من الشرعية السياسية، ينطوي بداهةً على أن كافة الأطراف، تتشارك في القيم الأساسية الشائعة. وعلى الناخبين أن يدركوا بأن الحكومة الجديدة لن تتبع سياسات قد يجدونها بغيضة، لأن القيم المشتركة، ناهيك عن

obeikandi.com

الديمقراطية تضمن عدم حدوث ذلك. وهذا الشكل من الثقافة، والفهم الصحيح للديمقراطية، هو الذي قاد الأحزاب الليبرالية، بأن تغير قياداتها بنفسها قبل أن يتم ذلك عن طريق الانتخابات العامة. فقد حدث ذلك لرئيسة وزراء بريطانيا، «مارقريت تاتشر» – التي عُرِفت بالمرأة الحديدية – بعد الشهرة المحلية، التي إكتسبتها نتيجة انتصارها في حرب فوكلاند في يونيو ١٩٨٢م، إلا أن شعبيتها تراجعت بعد ذلك بشكل ملحوظ، نسبةً لتبنيها سياسات غير مرغوبة للشعب البريطاني، فما كان من حزبها – المحافظين – إلا الضغط عليها بالتنحي عن زعامة الحزب في العام ١٩٩٠م، ليتولى «جون ميجر» زعامة الحزب ورئاسة الوزراء. وتكرر نفس المسرحية لحزب العمال البريطاني، عندما قاد «طوني بلير» حزبه – ولأول مرة في تاريخ حزب العمال البريطاني – للفوز بالانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة على التوالي، إلا أنه فشل – في نظر الشعب البريطاني – في إدارة سياسة بريطانيا الخارجية، في الدورة الثالثة، بالمنهجية التي ترضي الناخب البريطاني، فما كان من حزبه إلا أن ضغطه على التنحي، من زعامة الحزب ليتولى «قوردن براون» زعامة الحزب وكذا رئاسة الوزراء. في مصر، خرج عشرات الملايين من المصريين في تظاهرة، شملت كل مدن البلاد، مطالبين د. محمد مرسي، الرئيس المنتخب ديمقراطياً بالتنحي عن السلطة. ذلك أن الشعب المصري، أيقن وقتذاك أن الرئيس المنتخب ديمقراطياً، قد خرج عن مسار قيم الديمقراطية، وأصبح ينفذ سياسات جماعة الإخوان المسلمين، التي وصمت بالإقصاء للآخرين الذين لا ينتمون لحزبه. يذكر أن من ضمن الإجراءات الغير ديمقراطية، التي نفذها د. محمد مرسي، تمرير دستور البلاد، تأسيساً للاستبداد الديني والسياسي، ويعتبر هذا الدستور على أنه من إعداد جماعة الإخوان المسلمين، وذلك رغم معارضة المسيحيين والقوى المدنية والليبرالية له. الأمر الثاني هو، أخونة مؤسسات الدولة، بما في ذلك تعيين محافظين جدد مع رفض مبدأ حكومة توافق وطني. لذلك اندلعت تظاهرات شعبية عارمة – قدر أعدادها بعشرات الملايين – فما كان من الجيش إلا أن يتدخل، لحماية البلد – حسب زعم القيادة العسكرية – من الوقوع في كارثة الحرب الأهلية. فتم عزل الرئيس المنتخب في الثالث من يوليو ٢٠١٣م، وحل محله، قاضي المحكمة الدستورية، عدلي منصور، في الرابع من يوليو ٢٠١٣م لفترة سنة واحدة، مهمته أن ينفذ خارطة طريق سياسي من جزئين أساسيين، هما تكملة مشروع دستور البلاد الدائم، وإجراء انتخابات رئاسية.

هكذا اكتملت خارطة الطريق في الثامنة من يونيو ٢٠١٤م، عندما تم انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر، وهو الذي كان رئيساً لهيئة أركان الجيش المصـري، عنـدما نفـذ عملية عزل د. محمد مرسي من منصب رئاسة الجمهورية المصرية.

هذه الأمثلة توضح بأن الثقافة الديمقراطية تقودنا بأن ندرك، أن الزعماء السياسيين، مهما علا شأنهم، ومهما قدموا مـن أعمـال جليلـة لأوطـانهم، لـن يبلغـوا درجـة تعلـو مصـلحة الـوطن. إذاً الثقافـة الديمقراطيـة تعلمنـا، بـأن ممارسـة التغييـر السـلمي في الديمقراطية الليبرالية، تبدأ بقيادات الأحزاب السياسية أولاً، قبل ممارستها على مستوى الوطن. وهذا ما يقودنا بأن نقول أن الانتخابات العامة، لوحدها ليست كافية لكي يصبح بلد ما ديمقراطياً. وبهذا الفهم، يمكن أن تصنف الأحزاب السياسية السودانية بأنها غيـر ديمقراطية، وبالتالي يجب تغيير منهجها لنضمن قوميتها ومن ثمّ استمرارية الديمقراطية الحقيقية في البلاد.

## أشكال الديمقراطية:

اتخذت الديمقراطية عدداً من الأشكال، سـواءً كـان ذلـك بعـداً نظريـاً أو ممارسـة عملية، فبعض الديمقراطيات تقدم تمثيلاً فاضلاً ومزيداً من الحريات لمواطنيها. ومـع ذلك، إذا لم تؤسس الديمقراطية، بحيث تمتنـع الحكومـة مـن اسـتبعاد بعـض الفئـآت المجتمعية، من العملية التشريعية من دون أي سند دستوري، أو تحد من سلطات أجهزة الحكومة المختلفة، التي تعمل على تعديل السلطات لصالحها، إذ تصل تلك السـلطات أحياناً، إلى حد تراكم وتقوية الصلاحيات لدى الجهـاز المعنـي، ممـا تـؤدي إلى تـدمير الديمقراطية، في مثل هذه الحالات، لا نستطيع أن نصفها بالديمقراطيـة الحقيقيـة. مـن جهـة أخـرى نجـد أن الديمقراطيـة التمثيليـة والديمقراطيـة التوافقيـة والديمقراطيـة التداولية، كلها أمثلة رئيسية لأنواع الحكومات، التي تحاول أن تسـتجيب لاحتياجـات ورغبـات مواطنيهـا. وعـلى سـبيل المثـال لا الحصـر، فيمـا يـلي بعـض مـن أشـكال الديمقراطيات.

**الديمقراطية النيابية:-** الديمقراطية النيابية، هي التي يتم فيها اختيار المسـئولين عـن الجهاز التشريعي للدولة، من قبل ممثلي الشعب. ففي الديمقراطية التمثيلية/ النيابية، يتم اختيار نواب الشعب في عملية تنافسية شريفة، يفـوز فيهـا المرشـح الـذي ينـال غالبيـة

أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية المعنية. أو عن طريق الاقتراع النسبي، أو استخدام المزيج من الإثنين. ففي حين ينتخب الشعب النائب ليقوم مقامهم، إلا أن النائب المنتخب يحتفظ بحق ممارسة التحكيم، في الأمور المطروحة، كيفما يراه مناسبا، وهو في ذلك لا يخرج عن السيسة العامة لحزبه إلا ما ندر – والحالات الشاذة لا تدخل في حكم الأعراف. «راجع فصل الانتخابات والإستفتاءات».

**الديمقراطية البرلمانية:-** في ظل الديمقراطية البرلمانية، يتكون الجهاز التنفيذي من بين أعضاء البرلمان، وهم بذلك يخضعون للمراقبة المستمرة من داخل البرلمان التشريعي. الأنظمة البرلمانية لها حق إقالة رئيس الوزراء، عن طريق سحب صوت الثقة، في أي وقت تشعر به الهيئة التشريعية، بأنه لا يقوم بعمله كما ينبغي له أن يفعل. في بعض البلاد يمكن لرئيس الوزراء أن يدعو إلى انتخابات مبكرة قبل حلول موعدها، وأفضل مثال لذلك المملكة المتحدة.

**الديمقراطية الرئاسية:-** الديمقراطية الرئاسية، هي نظام يتم فيه انتخاب الجهاز التنفيذي، الممثل في شخص الرئيس، من قبل جمهور شعب البلد في انتخابات عامة، حرة ونزيهة. ففي هذه الحالة يحتل الرئيس موقعي رأس الدولة ورئاسة الحكومة، وهو بذلك يسيطر على معظم الصلاحيات لتنفيذية. الملاحظ في ظل الديمقراطية الرئاسية، أن مدة خدمة الرئيس تكون محددة بزمن لا يمكن تجاوزه. كما أن للرئيس السيطرة المباشرة على مجلس الوزراء، لأنه هو الذي يختار الوزراء. في حالة الديمقراطية الرئاسية، لا تملك السلطة التشريعية صلاحية إقالة الرئيس من منصبه – إلا في حالات خاصة يحددها الدستور – كما أن الرئيس لا يملك سلطة إعفاء أعضاء الجهاز التشريعي من مواقعهم. وهذا التوازن مقارنة مع الديمقراطية البرلمانية، هو الذي يعزز من فصل نفوذ السلطات، بين أجهزة لدولة المختلفة.

**الديمقراطية شبه الرئاسية:-** هو شكل من أشكال الديمقراطية، يضم كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في صورة ما من العملية الديمقراطية، وهو أقل شيوعاً من الأشكال الأخرى. في هذا النظام، لا توجد مدة محددة لرئيس الوزراء، بينما فترة حكم الرئيس محدد بزمن معلوم. تتوقف فصل السلطات ما بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على حسب دستور البلد المعني، ففي بعض الحالات نجد أن رئيس الجمهورية

يحوز على سلطات أكثر من رئيس الوزراء، إذ فيها يخضع رئيس الوزراء إلى المساءلة أمام الرئيس، وأمام السلطة التشريعية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك فالرئيس هو رأس الدولة، وهو أيضاً يشغل منصب القائد العام، ويسيطر على السياسة الخارجية للبلاد.

**الديمقراطية الاستشارية:-** ويقوم هذا التصور، على المفهوم القائل بأن الديمقراطية، هي الحكم عن طريق المناقشات. ويقول المنادون بهذا الرأي، بأن القوانين والسياسات، يجب أن تقوم على أساس مقبوليتها من قبل كافة المواطنين، وبأن الميدان السياسي، يجب أن تكون ساحة للنقاشات بين القادة السياسيين والمواطنين، ليصغوا فيها لبعضهم البعض، ومن ثمّ يغيروا فيها آراءهم، على ضوء القناعات التي تتم التوصل إليها. وخير مثال لهذا النمط من الممارسة السياسية، في العصر الحالي، هو دولة سويسرا.

**الديمقراطية الإشتراكية:-** الديمقراطية الاشتراكية، فيها يمكن القول بأنها مشتقة من الأفكار الإشتراكية، في غطاء تقدمي وتدريجي بالدستور، ويبدو أن الأحزاب المصنفة يسارية في أوروبا الغربية، هي من شاكلة هذا النوع من الديمقراطيات، مثل حزب العمال البريطاني. على العموم نجد أن العديد من الأحزاب الديمقراطية الإشتراكية في العالم، تعد نسخاً متطورة من الحركات أو الأحزاب الثورية، التي توصلت للسلطة عن طريق الثورات ضد النظم الإستبدادية، فتبنت استراتيجية التغيير التدريجي من خلال المؤسسات السياسية الموجودة أصلاً، أو من خلال سياسة العمل على تحقيق الإصلاحات الليبرالية، قبل إحداث التغيرات الاجتماعية الأعمق، وذلك عوضاً عن التغيير الثوري المفاجئ. وعندما تتفحص الديمقراطية الإشتراكية تجد أن من ضمن سماتها المميزة الآتي:

(أ) تنظيم الأسواق.

(ب) الضمان الاجتماعي أو دولة الرفاهية.

(ج) حكومات تمول أو تملك الخدمات الصحية وتوفر التعليم الأساسي.

(د) نظام ضريبي تقدمي.

ورغم أن الديمقراطية الإشتراكية قد تتضمن منهجاً أيديولوجياً تقدمياً، إلا أن معظم الأحزاب المصنفة بالديمقراطية الإشتراكية، لا تنادي بإلغاء الرأسمالية، بل تنادي بدلاً من ذلك بتقنينها دستورياً بشكل كبير. علاوة على هذا يلاحظ أن غالبية الديمقراطيين الإشتراكيين، يلتقون مع أنصار حماية البيئة، وأنصار تعدد الثقافات، وأنصار العلمانية في كثير من التوجهات السياسية.

**الديمقراطية المباشرة:**- الديمقراطية المباشرة، هي النظام السياسي الذي يشترك فيه المواطنون بصفتهم الشخصية المباشرة، في عملية صنع القرارات. أنصار الديمقراطية المباشرة، يقولون أنها أعظم من مجرد قضية إجرائية، فهي تمنح الناخبين القدرة على:

(أ) تغيير القوانين الدستورية.

(ب) طرح المبادرات والاقتراحات ومن ثمّ الاستفتاءات للتصديق على القوانين.

(ج) إعطاء أوامر ملزمة للمسئولين المنتخبين، كما يمكن إلغاء دورة المنتخبين قبل نهاية دورتهم المستحقة، أو الشروع في دعاوي قضائية في حالة التخلي عن وعود الحملة الإنتخابية.

**الديمقراطية التشاركية:** الديمقراطية التشاركية، هي شكل من النظرية الديمقراطية، التي تحكمها هيكلة لمجلس متداخل، إذ فيها ينبغي لمواطني منطقة ما، أن تكون لهم سلطة مميزة، لاتخذ القرار بما يتناسب وتأثير ذاك القرار في سير حياتهم. على سبيل المثال، عندما شرعت الحكومة المركزية في السودان، أن تزيد عدد ولايات إقليم دارفور، إلى خمسة ولايات بدلاً عن ثلاثة، في هذه الحالة، واستناداً على هذه النظرية يحق لمواطني إقليم دارفور - وليس سواهم - أن يتمتعوا بنسبة عالية للتصويت، على هذا القرار على المستوى القومي، لأن الأمر يعني دارفور وليس أي إقليم آخر. تتطبق هذه النظرية بفعالية في أوضاع الأحياء السكنية في المدن، عندما يخص الأمر حي بعينه.

**الديمقراطية العشوائية:** أحياناً تطلق على الديمقراطية العشوائية، على أنها ديمقراطية بدون انتخابات، وهي عملية اختيار صانعي القرار من خلال عملية عشوائية Random process. والقصد من ذلك، هو أن المواطنين الذين يقع عليهم الإختيار، سوف يكونون ممثلين لآراء ومصالح الشعب بأسره، بشكل طبيعي، لأنهم لم يكونوا مخططين

لهذا الإختيار مسبقاً. ففي نظر أنصار هذه النظرية الديمقراطية، أنها قد تكون أكثر نزاهة وعدالة، مقارنة مع أداء السياسيين المحترفين المنتخبين. إضافة لذلك، يرى أنصار هذه النظرية، أن الإختيار العشوائي، من شأنه أن يتم إختيار أفراد من المجتمع، لا صلة لهم بممارسة السياسة بشكل محترف، لذلك هم يعبرون بصدق عن مشاعر المواطنين الغير سياسيين. لأن في نظرهم أن السياسي المحترف، دائماً له رأي مسبق في مسائل الحياة المختلفة، لذلك يتعامل السياسي المحترف مع أية قضية حسب منظوره السياسي. وفي العصر الحديث تمارس هذا الشكل من الديمقراطية بفعالية عالية في اختيار هيئة المحلفين، خاصة في محاكم الدول الغربية.

**الديمقراطية العالمية**: الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً فقط، بل هي حزمة طموحات حقيقية ومثالية، لها صلة وثيقة بالإنسان ليكون كاملاً كما هو. فالديمقراطية العالمية والتي تعرف أيضاً بالفيدرالية العالمية، هي نظام سياسي يتم فيه تنفيذ الديمقراطية على نطاق عالمي، إما مباشرة أو عن طريق الممثلين. والتبرير لهذا النوع من الأنظمة، هو أن القرارات التي تتخذ في الديمقراطيات الوطنية أو الإقليمية، غالباً ما تؤثر على حياة الناس الذين هم خارج دائرة التصويت – مثل قرار معالجة تلوث البيئة – لأنهم وبحكم تعريف الديمقراطية، لا يحق لمواطني دولة أجنبية أن يصوتوا لسياسات دولة أخرى، بينما سياسة تلك الدولة قد تؤثر سير حياتهم بصورة ما.

ووفقاً لأنصار الديمقراطية العالمية، فإن أية محاولة لحل المشاكل العالمية، ستكون غير ديمقراطية وغير مجدية، ما لم تستند إلى نوع ما من الديمقراطية العالمية. المبدأ العام للديمقراطية العالمية هو توسيع بعض أو كل القيم والأعراف الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون والحلول السلمية للنزاعات، والمساواة بين مواطني العالم خارج حدود الدولة الوطنية. وهذا يتطلب إصلاح المنظمات الدولية والإقليمية القائمة، على سبيل المثال، الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، فضلاً عن إنشاء مؤسسات جديدة، مثل البرلمان الدولي الذي من شأنه أن يعزز المساءلة والسيطرة على السياسة العالمية. يذكر أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، في العام ٢٠٠٣م، تعتبر في نظر الكثيرين، وخاصة أنصار حقوق الإنسان، على أنها خطوة عظيمة تجاه هذا النوع من الديمقراطية العالمية.

في خاتمة أشكال الديمقراطيات، لا يسعنا إلا أن نقول، أن جميعها هي ديمقراطيات

دستورية - أياً كان شكل ذاك الدستور - لأن فيها قدرة النواب المنتخبين لممارسة صناعة القرارات، خاضعة لسيادة القانون، وهي بذلك خاضعة لإشراف الدستور المتواصل، للتأكد من حماية حقوق الأفراد وحقوق الأقليات(1).

## مساوئ الحكم الديمقراطي:

في عالمنا هذا ومنذ الخليقة وإلى أن تقوم الساعة، لم ولن تخلو قط منظومة ما من بعض المساوئ والعيوب الفكرية والتنظيمية، وذلك لطبيعة منشأها زمانياً ومكانياً، لكن العبرة تكمن في حجم وجودة الفائدة، لتي تكتسبها البشرية من تلك أو ذاك المنظومة، وأيضاً ما إذا كانت المنظومة المعنية، تحمل في طياتها روح التطور والإصلاح، كلما دعا الحال لذلك.

غير أن التسليم بكل ذلك، لا ينفي ,مكانات التحفظ على الممارسة الديمقراطية، على الرغم من توافر شروطها ومرتكزاتها المختلفة، أو اختلاف هذه الشروط وتلك المرتكزات من دولة إلى أخرى، أو بين وقت وآخر داخل الدولة الواحدة. من هذا المنطلق فإن الديمقراطية - في أشكالها المختلفة - كمنظومة فلسفية للحكم، لا تخلو من مساوئ متأصلة بطبيعتها وكذا في تطبيقها.

لذلك فإن إنتفاء شروط ومرتكزات الديمقراطية، واختفاؤها تماماً بحيث يتعذر تحقيق الديمقراطية، أو تطبيقها بالصورة المثالية في هذا المجتمع أو ذاك، الذي تنتشر فيه - على سبيل المثال - الأمية، أمر جد صعب، كما أن الديمقراطية لا يكتب لها النجاح المرجو، في ظل مجتمع يغشاه الفقر والحرمان. وبما أن الأمر كذلك، فليس من المتوقع إذاً أن تكوين كل دولة على استعداد تام لتطبيق الفلسفة الديمقراطية. لذلك تجد بعض الآراء تقف في أنه ليس من الضروري أن تكون الديمقراطية، هي أفضل أشكال الحكم في كل الأحوال. وهذا يقود إلى الملاحظة التي مفادها التركيز قصير المدى في الدورات الانتخابية. مما لا شك فيه أن من السمات الفاضلة لمبادئ الديمقراطية الليبرالية، أنها تسمح بالتغيرات الدورية في الحكومات، مما تجعل الحكومات أن تواجه دورياً، أي كل أربعة أو خمسة سنوات انتخابات جديدة. مثل هذه العملية الدورية، والتي

(1)http://ar.wikipedia.org/wiki

تعتبر قصيرة، بالنسبة لتنفيذ بعض المشاريع التي تحتاج لمدد أطول، مثل معالجة خطر البيئة، أو المشاريع التنموية في الدول النامية، هذه الفترات القصيرة نسبياً والتي تخص هذه المشاريع، قد تشجع الحزب الذي على سدة الحكم، أن يفكر في كيفية الفوز في الانتخابات القادمة. وهو الأمر الذي سيدفع بالحزب الحاكم، تفضيل السياسات التي ستعود بالفائدة على الناخبين في المدى القصير، بدلاً عن تفضيل السياسات الغير محببة، والتي يمكن أن تعود بفوائد كبيرة وعظيمة للدولة على المدى الطويل.

وفضلاً عن هذا كله، فإن تطبيق الديمقراطية في مجتمع متخلف، مرهق بالمشكلات الداخلية كالصراعات العرقية، مجتمع لا يتفق ساسته على أولويات المصاعب التي يعانيها، ولا تلتقي أهدافهم أو تتكاتف جهودهم لمواجهة هذه المعضلات، ومن ثمّ دفع عجلة التطور في الاتجاه الصحيح، وهذا وصف ينطبق تماماً لحالة السودان اليوم. في مثل هذا المجتمع، يكون تطبيق الديمقراطية ليس أمراً عسيراً فحسب، بل يشكل فوق ذلك عبئاً إضافياً تفوق قدرات وطاقات المجتمع أن تتحمله، إن لم يكن سبباً مباشراً لإثارة أسباب الفرقة والانقسام والتشرذم - وكذلك التناحر - بين جماعاته الاجتماعية المختلفة وقواه السياسية. في الممارسة الديمقراطية، وخاصة الليبرالية منها، يفترض بالضرورة وجود حس وطني للقيم المشتركة بين أفراد المجتمع، لأنه بخلاف ذلك ستسقط الشرعية السياسية. فالعديد من الدول تفتقر إلى الوحدة الثقافية والعرقية، والتي قد تعني فوارق قومية ولغوية ودينية وثقافية عميقة. وبما أن مبدأ الديمقراطية هو إتاحة المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات، فإن حالة الفوارق العميقة هذه، قد تؤدي إلى عدم الإعتراف بالشرعية السياسية. حدث هذا في السودان في فترة الديمقراطية الثالثة، بصورة ملحوظة مما خلق أرضية صالحة لنجاح الانقلاب العسكري في العام ١٩٨٩م. أيضاً قد تقود الفوارق الدينية والعرقية إلى حدوث حروب أهلية كما حدث في يوغسلافيا السابقة. والحال كذلك في دولة جنوب السودان، إذ أن الصراع السياسي الدموي القائم الآن هناك، يعود أحد أسبابها الرئيسية إلى الفوارق القبلية والإثنية.

وتجيء هذا كله من أن الدول النامية - خاصة وهي تحاول أن تتبنى وبأسلوب مثالية ديمقراطية وستمنستر أو إشتراكية روسيا - تحتاج في مراحل تطورها الأولى، إلى قدر كبير من المهارات التقنية. ففي ذلك تبدأ عادة تطورها من مستويات عالية التعقيد، هذه

المستويات من المهارات التقنية والتنظيمية، قد توصل إليها الدول الغربية، بعد قرون عديدة من الصراع السياسي، قطعت فيها رؤوس ملوك ومات فيها عشرات الملايين من البشر. ولذلك فإن الثمن الذي تدفعه الدول النامية، لتحقيق التقدم، هو تقييد تطبيق النظام الديمقراطي في أغلب حالاته، بل قد تؤدي إلى طمس فكر الحريات كلية، وذلك بالرجوع إلى الدين أو العرق كمرجعية سياسية - كالوضع في السودان والصومال - فيكون الثمن باهظاً، بل مدمرا. وعلة ذلك أن مستوى التطور الذي استغرق زمناً طويلاً، ليصبح الآن أمراً واقعاً في فرنسا - مثلاً - هو ذات المستوى الذي بدأت به نيجيريا تطورها. ولذلك لم يعد في وسع بلد مثل نيجيريا، أن يخضع برامج التنمية المعقدة لمناقشة المواطنين - رغم ضرورة الحاجة للسند الجماهيري - الذين لا يزالون يحتفظون بكثير من رواسب النظام القبلي. ولذلك تأتي التخطيط التنموي - بما فيها التخطيط السياسي - من القمة إلى القاعدة. تلك هي جوهر الأزمة التي تواجه قادة الدول النامية. إن هؤلاء القادة لا يستطيعون تنمية بلادهم دون إلتماس التاييد الشعبي المستمر، في حين أن هذه التنمية، ينبغي أن تنجز بمعاونة الخبراء وبطرق سلطوية. من هنا كانت نماذج الديمقراطية الغربية التقليدية، غير ملائمة للدول النامية ولا يمكن تطبيقها في الدول النامية المحكوم عليها بالفشل الذريع. فالدول النامية لم تمر بتلك الظروف التي هيأت أسباب النجاح للديمقراطية الغربية، ولن تستطيع أن تخوض نفس التجربة - الدمار الشامل - فالعولمة بالمرصاد لكل من يحاول ذلك. ومن ثم فإن أي محاولة مبكرة تعوزها الحكمة مقضي عليها بالخسران.

يضاف إلى ذلك أن وجود الأحزاب السياسية، لا يعني دائماً أن واقع الديمقراطية كله يكمن خلفها. كما أن إختفاء هذه الأحزاب لا يعني كذلك أن احتمالات تحقيق الديمقراطية جد بعيدة. فالديمقراطية بصيغتها المألوفة في العالم الغربي، ليس لها في إفريقيا مثلاً والبلدان النامية بصفة عامة، سوى فرص ضئيلة للغاية، وليس هذا أمراً مؤسفاً. إذ ربما استطاع الإنسان الإفريقي - وإنسان الدول النامية بأسرها - أن يطور نسقاً ديمقراطياً أكثر اتساقاً وتوافقاً مع بيئته الاجتماعية، وأشد ملاءمة وقدرة على بناء أمته. فالذي تحتاجه دول إفريقيا، على سبيل المثال، هو توافر نظم تمكنها من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بأقصى سرعة وبأعلى معدلات ممكنة. ومما يؤكد ذلك أن المفكرين والزعماء الأفارقة - يؤيدهم في ذلك نفر من الباحثين - يرون أن التقاليد

القبلية كانت تمثل إبان الأزمنة الغابرة، رصيداً حافلاً للنهج الديمقراطي في الحياة، بدءً من الأهمية الكبيرة التي كانت تعلقها تلك القبائل، على دور الحوار واحترام الرأي الآخر، حتى الوصول إلى نقاط إلتقاء، واتفاق واتخاذ قرار يلتزمه الجميع، بغض النظر عن هوية المؤيدين أو المعارضين قبل الإنتهاء إلى هذا القرار. يقول (جوليوس نيريري) «إن المفهوم الإفريقي للديمقراطية يشبه المفهوم الإغريقي في العصور القديمة»[1] ذلك المفهوم الذي يعني – بباسطة – الحكم عن طريق الحوار بين الأنداد، إذ كان الناس يتشاورون، وعندما يتوصلون إلى اتفاق تصبح النتيجة قراراً جماعياً. فإذا جلس مائة من الأفراد المتساوين وتباحثوا سوياً حول المكان الذي يحفرون فيه بئراً، فإنهم باستمرارهم في الحوار، وتدارسهم كثيراً من وجهات النظر المتعارضة قبل الوصول إلى اتفاق نهائي، يكونوا قد مارسوا الديمقراطية بالفعل. ومعني هذا أن الديمقراطية – بالأساس – هي الحكم الذي يقوم على الحوار بين الناس، أو بين ممثليهم المنتخبين، لا على إملاء الرأي عنوة بواسطة زمرة تتناوب الحكم بالوراثة. ويعتبر المجتمع الإفريقي – وفق هذا التصور، وفي ظل النظام القبلي ومدركاته وطرائقه التقليدية – مجتمعاً يقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد، يصرف شئونه عن طريق الحوار.

تكمن الرهان في فعاليات الحوار، على توافر وسائل الشراكة السياسية وآلياتها وتفاوتها من ناحية، وتهيئة الفرص وإتاحة المجال، الذي يسمح بمباشرتها واتساع نطاقها من ناحية أخرى. وربما توافرت هذه المتطلبات جميعاً وبشكل سخي، ومع ذلك قد لا تكون هناك ثمة شراكة سياسية حقيقية، بل مجرد نمط من التحركات الغير منظمة أو الغير رشيدة، أو ضرباً من الاستجابات الفجة، أو الآلية لمناورات النخبة الحاكمة وفعاليات التعبئة السياسية التي تمارسها إزاء المواطنين. إلى غير ذلك من صيغ غير مجدية، أو غير فاعلة للشراكة السياسية الجماعية، وما تنطوي عليه من عواقب وخيمة، تقوض قوة المجتمع، وتعوق جهود الإصلاح السياسي – أو تفضي إليه بخصوصية الهوية المميزة للنظام السياسي القائم وتوجهاته الأيديولوجية، ونوعية القوة السياسية Political Power والطبقة – أو الطبقات – الاجتماعية Social Class التي يمثلها

(١) د. السيد الزيات (الدولة في الفكر السياسي والفكر القانوني)، الديمقراطية، السنة الأولى-العدد الثالث، ٢٠٠١م. ص ١٠٦.

ويحكم بإسمها. فضلا عن مدى وعي المواطنين بالمسألة الديمقراطية، وأهمية شراكهم في جدليات الحياة السياسية وديناميكية المجتمع المدني بوجه عام.

## محاسن الديمقراطية :

في واقع الأمر أوضحت التجربة الديمقراطية، أنها توصلت إلى حلول كثير من المعضلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في كثير من الدول التي طبقتها بمنهاج سليم، ويدل على ذلك مقولة أنها أفضل نظم للحكم في هذا العصر، مما يشير إلى ذلك تحول العديد من الدول بصورة مستمرة إلى النظام الديمقراطي. في هذا المجال سوف نورد بعض محاسنها بشيئ من الإيجاز. **الاستقرار السياسي**؛ من الفوائد العظيمة التي تحسب لصالح الديمقراطية، هي خلق نظام يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة، من دون تغيير الأسس القانونية للحكم، ومن خلال هذا التغيير، تهدف الديمقراطية إلى تقليل الغموض في عمية سير إدارة الدولة، ومن ثمّ تقليل فرص عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي طمأنة المواطنين، بأنه وبالرغم من إمتعاضهم من السياسات الحالية، فإنهم سيحصلون على فرص منتظمة لتغيير حكامهم أو تغيير السياسات التي لا تتفق مع طموحاتهم

**التجاوب الفعال في أوقات الحرب** بالرغم من أن اتخاذ قرار الحرب، قد يكون سريعاً في حالة النظام الغير ديمقراطي ذو السلطة المركزية، إلا أنه بإمكان الشعب أن يصوت لقرار تجنيد الناس للخدمة في الجيش، وذلك لشفافية نظام الحكم الديمقراطي واستقرار سياساته. في هذا المقام، تشير البحوث الواقعية، إلى أن الدول الديمقراطية مهيأة أكثر للإنتصار في الحروب، من الأنظمة الغير ديمقراطية، والسبب في ذلك يعود إلى التوظيف الأمثل للموارد، وللتجنيا. الطوعي الذي من شأنه أن يعزز الروح القتالية العالية.

**الشفافية في الأداء الحكومي**؛ مراقبة الإعلام الحر مع تزايد الوعي الجماهيري، لا تترك مجالاً للحكومات أن تخبيء سياساتها، ويدعم هذه المراقبة التطور الهائل المصاحب لوسائل الإعلام والاتصالات في كل صورها. أضف لذلك البرامج الانتخابي الذي يطرحه الحزب، أثناء الحملات الانتخابية، إذ يقف مثل هذا البرامج المعلن سيفاً مسلطاً على رقاب المسئولين الحكوميين، مما يجعلهم يتجنبون ممارسة

الفساد في شتى صورها.

**انخفاض مستوى الفساد**؛ تشير دراسات البنك الدولي بأن نوع المؤسسات السياسية القائمة في الدولة، مهم جداً في تحديد مدى انتشار الفساد. فالديمقراطية والأنظمة البرلمانية والاستقرار السياسي وحرية الصحافة، كلها عوامل ترتبط بانخفاض مستويات الفساد.

**انخفاض مستوى الإرهاب**؛ تشير البحوث إلى أن حالات الإرهاب، أكثر انتشاراً في الدول ذات المستوى المنخفض من الحريات السياسية. وأن أقل الدول معاناة من الإرهاب هي أكثرها ديمقراطية.

**انخفاض الفقر والمجاعة**؛ بحسب الاحصائيات، هناك علاقة تبادلية بين ازدياد وتطور الديمقراطية، وارتفاع معدلات إجمالي الناتج القومي للفرد، وازدياد الاحترام لحقوق الإنسان، وانخفاض معدلات الفقر. لكن هناك استثناءات، مثل الهند التي هي دولة ديمقراطية ولكنها ليست مزدهرة، كما أن دولة برونو، التي تمتلك معدلاً عالياً في إجمالي الناتج القومي، لكنها لم تكن قط ديمقراطية.

**نظرية السلام الديمقراطي**؛ إن نتائج العديد من الدراسات، المستندة إلى معطيات وتعريفات وتحليلات إحصائية متنوعة، كلها أظهرت نتائج تدعم نظرية السلام الديمقراطي. وبحسب هذه الدراسات فالديمقراطيات الليبرالية لم تدخل قط - حتى الآن - في حروب مع بعضها.

**انخفاض نسبة قتل الشعب**؛ تشير البحوث أيضاً، إلى أن الأمم الأكثر ديمقراطية تتعرض إلى القتل بدرجة أقل من قبل حكوماتها. وذلك لاحترام هذه الحكومات لحقوق الإنسان، وللقيم الإنسانية بصفة عامة.

**السعادة**؛ كلما إزدادت جرعة الديمقراطية في دولة ما، ارتفع معدل سعادة الشعب. لتمتعهم بالحريات الأساسية للإنسان، وتوفر العدالة على أسس القيمة البشرية للإنسان.

## خلاصة:

الملاحظة الجديرة بالذكر هنا، هو التأكيد على ما سقناه من بعض التحفظات للديمقراطية وللتركيبات الإثنية المختلفة في الدول النامية، لا يعني بتاتاً رفض

الديمقراطية كقيمة سياسية، أو منهاج تفكير، أو أسلوب عمل، أو نظام حكم، أو قرينة صدق على نجاح جهود الإصلاح السياسي. ولا يعني كذلك أهمية شراكة المواطنين في العملية السياسية وما لهذه الشراكة من تأثير فاعل في جدليات صنع القرار السياسي، وتوجيه حركة العمل الوطني في مختلف مجالاته وشتى قطاعاته ومستوياته. بل كل ما يعنيه ويهدف إليه، هو التأكيد على أن بدء الديمقراطية، إن كان هو غاية جهود الإصلاح السياسي وفعالياته، فإنه قد يكون أيضاً المدخل المناسب لهذه الجهود أو إحدى العمليات المفضي إليها، أو واحد من الآليات القديرة التي تحقق من خلالها. يضاف إلى ذلك - أيضاً أن القول بأن الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه، لا يعني كذلك حتمية إلتزام نموذج ديمقراطي معين، أو ضرورة الإهتداء بهذا النموذج أو غيره. بل قصارى ما يرمي إليه هو التأكيد على أن لكل شعب الحق في اختيار النهج الديمقراطي الذي يرتضيه ويتساوى مع خبراته التاريخية وخصوصياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويتماشى مع منطوق المبدأ الديمقراطي ذاته. فليس ثمة نماذج ديمقراطية جامدة أو جاهزة لا يجوز تجاهلها أو لإعراض عنها، وإنما هناك - على العكس تماماً - إمكانيات واعدة وبدائل كثيرة يمكن إقتباس إي منها، فضلاً عن تطويقه أو تطويره. لذلك يلخص فرانسيس فوكوياما، أنه ليست هناك ديمقراطية بدون ديمقراطيين، بمعنى أنه يجب أن يوجد في المجتمع أناس يرغبون ويشكلون الديمقراطية، حتى لو وجدوا أنفسهم مشكلون تنظيمياً بها. أي يجب أن يتوفر قناعة راسخة لقيم الحرية والإعتراف بالآخر والتعاضد وسط المجتمع.

There is no democracy without democrats, that is, without a specifically Democratic Man that desires and shapes democracy even as he is shaped by it.(1).

فإذا كان من الصعب إنتقاء نموذج بذاته معياراً للتطور الديمقراطي، فهناك عدة مؤشرات يمكن الإهتداء بها، لمعرفة مدى اقتراب هذا النظام السياسي أو ذاك من النهج الديمقراطي. وأهم هذه المؤشرات هو، أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية، وتوسيع دائرة شراكة الجماهير، في تقرير السياسة العامة وصنع القرارات، وتوجيه الحكم لمصلحة السواد الأعظم للشعب، وإتاحة الفرصة للأقلية كي تعبر عن رأيها،

(1)Fukuyama, Francis, (1992). The End of History and the Last Man. Penguin Books, UK. P 134.

وتسهم في رسم السياسة العامة. ويجب أن يلازم كل ذلك احترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمساواة أمام القانون.

لذلك ليس هناك ثمة نمط أو نموذج مثالي للنسق الديمقراطي، ولا توجد صيغة ممدودة أو أسلوب معين لمباشرة السلوك الديمقراطي، يمكن استنساخه هنا أو تطبيقه هناك بسلاسة وأمان. وإنما هناك دائماً نماذج عديدة وأنماط مختلفة. كما أن المجال مفتوح أيضاً أمام إمكانيات تطوير أو استنباط أو ابتداع الجديد، والمزيد من النماذج والأنماط، وفق ما تقتضيه التغيرات الدراماتيكية - السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية - التي تجتاح العالم على الدوام. وهذا ما يعني في مجمله أن الديمقراطية ليست تصوراً ذهنياً طوبائياً مجرداً، مفارقاً لأرض الواقع، بل إنها كيان فعلي، ينبثق من أرض الواقع ومعطياته، وتتحدد ملامحه وقسماته وفق ظروف هذا الواقع وخصوصية ملزماته ومستلزماته. ومن ثم كانت للديمقراطية دائماً شروطاً وقيوداً ومحددات، بقدر ما تمثله من حريات وتحاط به من ضمانات.

ebeikandi.com